

العملات الافتراضية المشفرة: تحديات للاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي

دراسة فقہية اقتصادية (عملة البيتكوين نموذجاً)

Cryptocurrencies: challenges to financial stability and the real economy: A jurisprudential- Economic study.

Bitcoin as a case study

الاسم الكامل للباحث الأول¹ ، الاسم الكامل للباحث الثاني²



¹ قويقح حورية (الجزائر)، h.gouigah86@gmail.com



² بوكروح بھية (الجزائر)، boukrouhb@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025-11-25

تاريخ القبول: 2025-07-10

تاريخ الإرسال: 2025-02-12

Abstract	ملخص
<p>This study aims to analyse the growing phenomenon of cryptocurrencies, focusing on the most well-known one, Bitcoin, from both an Islamic and economic perspective. It will examine its monetary and economic characteristics, assess the implications of its use on financial stability and the real economy, with particular attention to its impact on money supply and payment methods. The study concludes that despite their advantages, Bitcoin does not not fully meet the characteristics of fiat money and face numerous challenges due to the lack of regulatory controls, making it susceptible to risks, volatility, and fraud. Thus, they lack economic efficiency and are considered a source of speculation. Additionally, the study explores the ongoing jurisprudential debate surrounding the ruling on dealing with crypto currencies, drawing on Islamic legal evidence and principles.</p> <p>Keywords : Cryptocurrencies, Bitcoin, Speculative asset, Fiat money, Financial stability, Islamic legal ruling, virtual currencies.</p> <p>JEL Classification Codes: G01 , O33, O31,E51.</p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الظاهرة المتنامية للعملات الافتراضية المشفرة من منظورين: شرعي واقتصادي، مع التركيز على أشهرها وهي عملة البيتكوين. وتم ذلك من خلال تحليل خصائصها النقدية والاقتصادية، وتقييم الآثار المترتبة على التعامل بها على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثيرها على عرض النقود ووسائل الدفع. هذا وتوصلت الدراسة إلى أهم المميزات التي تتمتع بها هذه العملات، والتي لا تستوفي شروط النقود التقليدية، وتواجه العديد من التحديات في ظل غياب الضوابط التنظيمية، مما جعلها عرضة للمخاطر والتقلبات والاحتيال، وبذلك فهي تفتقر للكفاءة الاقتصادية، وتعتبر أصلاً للمضاربة، علاوة على ذلك تناقش الدراسة الجدل الفقهي حول حكم التعامل بالعملات الرقمية، مستندة إلى الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية.</p> <p>الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية المشفرة؛ البيتكوين؛ أصل للمضاربة، نقود الزامية، الاستقرار المالي، التكيف الشرعي، العملات الافتراضية.</p> <p>تصنيفات JEL : G01 , O33, O31,E51</p>

1- مقدمة:

أدت التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات إلى فتح آفاق جديدة للابتكار في الأنشطة المالية، ما أسهم في ظهور نماذج أعمال جديدة وتقنيات مبتكرة، وأحدث تغييرات عميقة في بنية الأنظمة المالية. تعتبر أسواق العملات الافتراضية المشفرة من أبرز هذه التطورات، حيث يتم تداول عملات مشفرة جديدة عبر شبكة الإنترنت باستخدام أنظمة المعلومات، وتخزن في محافظ إلكترونية لا يمكن استخدامها إلا بفك كلمة السر الخاصة بالمستخدمين. تتميز العملات الرقمية بخصائص فريدة تميزها عن العملات النقدية الرسمية، فهي لامركزية مما يمنح الأفراد التحكم في شؤونهم المالية، كما تسهل الوصول إلى الخدمات المالية وتوفر معاملات عبر الحدود أسرع وأرخص. وتقوم فكرة العملات المشفرة على إنشاء نظام نقدي فعال، لا مركزي منخفض التكلفة، آمن ومفتوح، مما يمثل ثورة مضادة لدور الدولة في إدارة النقد والائتمان، ويمنح الأفراد السيادة والحرية على أموالهم ومعاملاتهم.

على الرغم من المزايا العديدة للعملات الرقمية، فإنّ العديد من الدول سنت تشريعات اقتصادية للحد من استخدامها بسبب المخاطر المرتبطة بها؛ فمثلا المشرع الجزائري رفض التعامل بها في قانون المالية لسنة 2018، حيث منع شراءها وبيعها واستعمالها كأداة للوفاء. لكنه عاد في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 ليتبنى العملات الرقمية، لكنه قرّر أن تكون صادرة عن البنك المركزي فقط وأطلق عليها اسم "الدينار الرقمي". بشكل عام اتبعت الدول والمنظمات حذرا شديدا في البداية بسبب المخاطر المالية والتقنية وحادثة الموضوع، لكن في السنوات الأخيرة تبنت العديد من الدول نهجا جديدا يعزز الثقة في هذه العملات. تساهم العملات المشفرة في تسريع وتيرة المعاملات الاقتصادية والمالية، وتتميز بخصائص فريدة تجعلها جذابة، مربحة ومغرية في مجال التجارة الإلكترونية، مثل السرية والتشفير والسرعة واللامركزية. ظهرت البيتكوين كأول عملة مشفرة، في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 كبديل لامركزي للأنظمة المالية التقليدية، بهدف توفير نظام مالي أكثر شفافية وديمقراطية. وقد نجحت في ترسيخ مكانتها كعملة رائدة، لكن نموها

السريع أثار مخاوف بشأن تأثيرها على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي. ونظراً للمخاطر التي تشوبها، أصبحت محل جدل بين فقهاء الشريعة الإسلامية، في ظل الغرر وعدم اليقين الذي يكتنفها. وبناء على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ماهي الآثار المترتبة على انتشار وتبني العملات الافتراضية المشفرة -بالخصوص البيتكوين-

على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي؟ وماهو التكيف الشرعي المناسب لها؟

للإجابة على هذه الاشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للعملات الافتراضية المشفرة، ليتم الانتقال في الثاني منه لدراسة الحالة المتمثلة في عملة البيتكوين من حيث خصائصها وطبيعتها الاقتصادية والنقدية وأهم الاختراقات التي تعرضت لها. في المحور الثالث تم فحص أهم المخاطر والتحديات المرتبطة بها وتأثيراتها على استقرار الأنظمة النقدية التقليدية والاقتصاد الحقيقي، وفي المحور الأخير خصص لتحديد التكيف الشرعي المناسب لهاته العملة.

هذا وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد معنى العملات الافتراضية المشفرة باتباع المنهج التحليلي الوصفي، بالتركيز على البيتكوين واستكشاف المخاطر المحتملة المرتبطة بالتعامل بها، وتقييم مدى تهديدها لاستقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي، مع إيلاء اهتمام خاص للبعد الشرعي لهذه العملات.

2- الإطار المفاهيمي للعملات الافتراضية المشفرة:

2-1 المفهوم والخصائص:

يشير موضوع النقود الافتراضية المشفرة العديد من التساؤلات والتحديات، ولكنه في الوقت نفسه يمثل تطوراً مهماً في عالم المال والأعمال، ولا يزال الجدل قائماً حول طبيعتها الحقيقية وكيفية تنظيمها والتعامل معها. يرى العديد من المختصين أنّ النقود الافتراضية هي شكل من أشكال التطور الطبيعي في أنظمة المعاملات البنينة، ولكنها ليست مجرد نسخة إلكترونية من النقود التقليدية التي تستند إلى قيمة معادلة لعملة سيادية خاضعة لرقابة البنك المركزي، هذا النوع من النقود الإلكترونية يسمى "النقود الإلكترونية النائية". أما الابتكار المالي الجديد "النقود الافتراضية المشفرة"، فهو يتمثل في نوع جديد من النقود قد يحدث تغييراً جذرياً محتملاً في وسائل الدفع وتسوية

الالتزامات، فقد حققت جدلاً واسعاً في الأوساط العامة والعلمية حول مشروعية استخدامها من الناحية القانونية، وحكم التعامل بها من منظور شرعي، وكذلك حول كفاءتها الاقتصادية، نظراً لما حققته من شهرة وقبول عام متزايدين في الآونة الأخيرة. (الشاطر، أحمد سفيان، و سهيل، 2018، صفحة 99) . فهي تعرّف على أنها عملة رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، كما أنها لا تخضع لرقابة أي سلطة مركزية، سواء كانت بنكاً مركزياً أم هيئة دولية، مما يجعلها تتمتع باستقلالية كبيرة، يتم استخدامها في عمليات الشراء والبيع، أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولا اختياريا عند المتعاملين. يتم ذلك من خلال تقنيات التشفير والتوقعات الإلكترونية، مما يضمن أمان وموثوقية عمليات التحويل والتبادل التي تتم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث مثل البنوك. (الشطا، 2022، صفحة 1793)

وخلاصة لما سبق ذكره يمكن يحدد معنى العملة الافتراضية بأنها: "عملة يتم تداولها عبر شبكة الانترنت، يتم تعدينها بواسطة أجهزة نظام المعالجة الآلية للمعطيات وذلك باستخدام التقنية، وهي لا تتصل بسلطة أو حكومة مركزية وليس لها وجود فيزيائي كما أنها مشفرة بكلمة سرية غير متاحة للعيان أو للكل."

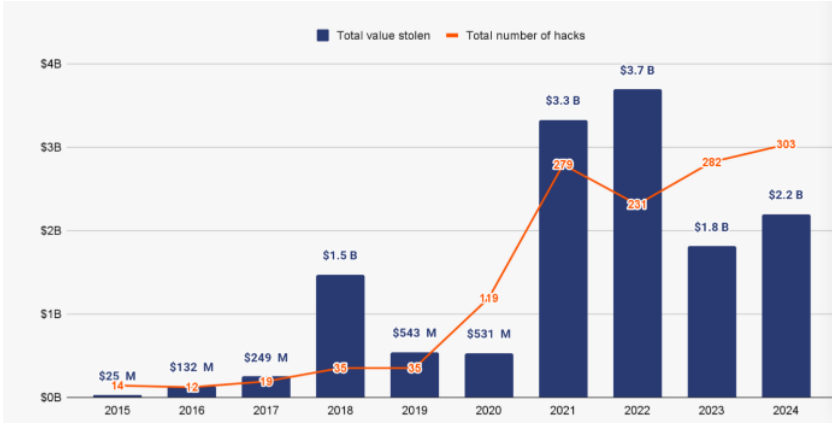
رغم ما تتمتع به العملات الافتراضية المشفرة من مزايا كالسرعة والمرونة وتوفير الوقت والتكلفة وإمكانية التطور، إلا أنها محفوفة بالمخاطر؛ فخصائصها اللامركزية وديناميكية التعامل بها تحمل في طياتها مخاطر تهدد أمن وسلامة المتعاملين بها، فقد يؤدي فقدان كلمة السر إلى فقدان الرصيد بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع العملات الافتراضية بمستوى عال من السرية، مما يصعب تعقب المعاملات بسبب طبيعتها اللامركزية القائمة على الشبكات المعلوماتية. هذه الخصائص تجعل من الصعب تتبع الجرائم المرتبطة بها. كما تتميز هذه العملات بالندرة النسبية، مما يزيد من الطلب عليها ويرفع من قيمتها.

2-2 الاختراقات في أسواق العملات المشفرة

لا يزال يشكل اختراق العملات المشفرة تهديداً مستمراً، فمع زيادة اعتماد العملات المشفرة ، يرتفع أيضاً المبلغ الذي يمكن سرقة، ففي عام 2024، زادت الأموال المسروقة بنسبة 21.07٪ تقريباً على

أساس سنوي لتصل إلى 2.2 مليار دولار، وارتفع عدد حوادث الاختراق من 282 في عام 2023 إلى 303 في عام 2024. فعلى الرغم من تقنية البلوكتشين العالية في الأمان إلا أنّ عمليات السرقة والاحتيال قد طالت منصات عديدة للتداول، فقد قدرت الخسائر مثلاً في عام 2022 بـ 3.7 مليار دولار، فهذه الأموال لا تهدد فقط أمان المتداولون بل تؤثر على قرارات الاستثمار في هذا القطاع وعلى الأنظمة المالية، والشكل (1) الموالي يوضح أهم الهجمات التي تعرض إليها القطاع.

الشكل 1: القيمة الاجمالية المسروقة سنويا في عمليات الاختراق وعدد عمليات الاختراق. (2014-2015)



المصدر: Chainalysis team, (december 2024)

[/https://www.chainalysis.com/blog/crypto-hacking-stolen-funds-2025](https://www.chainalysis.com/blog/crypto-hacking-stolen-funds-2025)

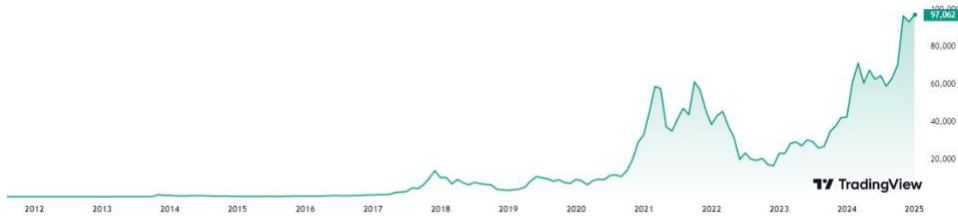
3- الطبيعة الاقتصادية والنقدية للبيتكوين وأثره على الطلب على النقود الانزامية والعرض النقدي:

3-1 الأهمية النسبية للبيتكوين في سوق العملات الرقمية المشفرة:

يعتبر البيتكوين أول عملة رقمية افتراضية مشفرة لا مركزية، تعتمد نظام الند للند وتقوم على تقنية سلسلة الكتل blockchain، وتدار عن طريق برنامج ذاتي التشغيل ، ولها عرض نقدي مستقبلي محدود يبلغ 21 مليون وحدة بيتكوين. (الشاطر، أحمد سفيان، و سهيل، 2018، صفحة 103). يتميز البيتكوين بارتفاع

في قيمته بنسب كبيرة جداً، مما جعل البعض يعتبره من الأصول الأكثر ربحية حيث يتجاوز معدل عائده السنوي في كثير من الأحيان نسبة 100% وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

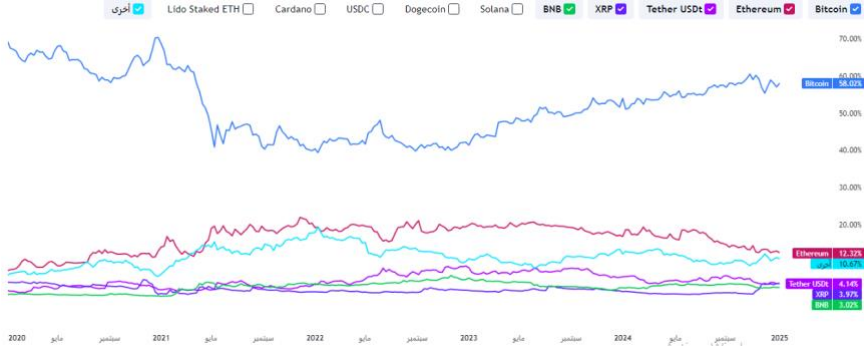
الشكل 2: تطورات أسعار البيتكوين (جانفي 2012 - 6 جانفي 2025)



المصدر: (2025-01-05) <https://ar.tradingview.com/symbols/BTCUSD>

فقد قفز سعر البيتكوين بحوالي 129% من مطلع عام 2024 إلى نهايته، حيث قدر في 17 ديسمبر 105 آلاف دولار بقيمة سوقية قاربت ترليون دولار متفوقاً بذلك على اقتصاديات رئيسية في العالم. يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب: (تعرف على رحلة بيتكوين في 2024، 2024) فموافقة لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC (جانفي 2024) على أول صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين، مقدمة من طرف مؤسسات مالية كبرى مثل بلاك روك وفيدليتي، وخضوع البيتكوين لحدث التصنيف الرابع (أفريل 2024). بالإضافة إلى إقرار مجلس النواب الأمريكي قانون تكنولوجيا الابتكار المالي للقرن الحادي والعشرين (FIT21) بهدف إنشاء إطار تنظيمي شامل للأصول الرقمية، وفوز ترامب بالانتخابات وموقفه المؤيد للعملات الرقمية، حيث أعرب عن دمج البيتكوين في الأطر الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء احتياطي استراتيجي للبيتكوين. كلها عوامل ساهمت في توفير بيئة أكثر أماناً وجذباً للاستثمار في البيتكوين. وقد أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في الاستثمار المؤسسي، حيث واصلت شركات مثل مايكرو ستراتيغي توسيع حيازتها من العملة المشفرة، مما يعكس الثقة المتزايدة في مستقبل البيتكوين، وهو يعد أكثر عملة مهيمنة مشفرة يوضحه الشكل (3).

الشكل 3: هيمنة البيتكوين على سوق العملات المشفرة (جانفي 2020 - 6 جانفي 2025)



المصدر: <https://ar.tradingview.com/markets/cryptocurrencies/dominance/> (2025-01-05)

يوضح الشكل (3) أنّ البيتكوين تسيطر بشكل قوي على سوق العملات المشفرة، حيث تحتل ما يقارب 58% من إجمالي القيمة السوقية لأفضل 125 عملة رقمية. هذه الهيمنة تمنح البيتكوين قوة تأثير كبيرة وتجعل منه مؤشرا رئيسيا لأداء السوق بشكل عام، ومن شأن التقلبات في سعرها أن تؤثر على أداء العملات الرقمية الأخرى، حيث تمثل قيمتها السوقية البالغة 1.92 تريليون دولار حوالي 58% من إجمالي القيمة السوقية للسوق والتي تبلغ 3.31 تريليون دولار بتاريخ 6 جانفي 2025، وهي ما تعكس الثقة التي يتمتع بها المستثمرون اتجاه هذه العملة.

2-3 الطبيعة الاقتصادية والنقدية للبيتكوين:

أثار البيتكوين ثورة في عالم المال والتكنولوجيا، وارتفع الجدل حول طبيعته النقدية ومدى سلامته، وعليه سنسعى في هذا العنصر لفهم الطبيعة الاقتصادية للبيتكوين، فهل يتم اعتباره نقودا وعملة اقتصادية؟ أم أنه يشبه وينطوي على خصائص الذهب؟ أم أنه لا يتعدى فكرة كونه أداة للمضاربة.

أولا: هل يفي بالبيتكوين بمعايير النقود؟

على الرغم من الزخم الذي يشهده سوق البيتكوين، إلا أن الجدل لا يزال قائماً حول اعتباره نقداً وعملة حقيقية، ففي حين يعتبره البعض مجرد أداة للمضاربة، يراه البعض الآخر مستقبل أدوات الدفع، وعليه سنفحص فيما يلي مدى استيفائه للخصائص الأساسية الثلاث للنقود.

__ **وسيط للتبادل** (وسيلة لتبادل السلع والخدمات): نظراً إلى أنه لا يمكن استخدام البيتكوين في المعاملات اليومية أو الرقمية على نطاق واسع في المتاجر مثل أمازون (يمكن فقط شراء بطاقات الهدايا بالبيتكوين)، الصيدليات ومحطات الوقود، فهو بذلك لا يعمل كوسيط تبادل مقبول على نطاق واسع.

__ **مخزن للقيمة**: تتميز البيتكوين بالتقلبات الكبيرة في أسعارها ومستويات عالية للتطايير، فقد ارتفعت على سبيل المثال في غضون حوالي سنتين (من مارس 2020 إلى ماي 2022) بنسبة حوالي 1239%، والتي تقدر بحوالي من 8 إلى 30 مرة ضعف تقلبات الأسهم، و60 مرة ضعف مقارنة بالذهب. وفي هذا السياق يوضح الاقتصادي كروجمان، أنه بينما تقوم البنوك المركزية والحكومات بإدارة النقود اللازمة مما يؤدي إلى التحكم في معدلات التضخم بحيث لا تتجاوز قيمتها 30%، فإنّ متوسط معدل التضخم لعملة البيتكوين يصل إلى حوالي 360% سنوياً. علاوة على ذلك تم الإبلاغ عن العديد من الحوادث المتعلقة بالاختراقات والتلاعبات في الأسعار في منصات العملات المشفرة غير الرئيسية وبناء على ذلك فإن البيتكوين لا يعمل كوسيلة لتخزين القيمة.

__ **وحدة حساب**: إنّ التقلبات في أسعار العملات المشفرة، وخاصة البيتكوين، تمنعها من أن تصبح وحدة حساب، لأنّ أصحاب المتاجر لن يرغبوا في تغيير أسعارهم كلما ارتفع أو انخفض سعر البيتكوين، فضلاً عن أنّ المواطنين لا يرغبون في تقلبات عالية في القوة الشرائية لرواتبهم ومدخراتهم. نستنتج أن اعتماد البيتكوين وحدة حساب يستلزم استقراراً في قوته الشرائية مسبقاً.

بالإضافة إلى المعايير الكلاسيكية الثلاثة، فلا يتوفر البيتكوين على فكرة مقرض الملاذ الأخير، وأنه لا يمكن اعتباره كذهب الذي يعد بمثابة تحوط اقتصادي ضد عدم اليقين الاقتصادي. رغم أن كروجمان ذكر

أن البيتكوين ستظل لحد ما بمثابة تحوط اقتصادي ضد الأزمات، في حين يرى دانيلسون إيشينغرين أنه في أوقات الطوارئ ستحتاج العملات المشفرة إلى الوصول إلى الأنترنت والكهرباء، نظرا لأن الذهب لا يحتاج لأي منهما، وبذلك سيظل بمثابة التحوط الاقتصادي مثلما كان في الألف سنة الماضية. (Roth, 2024)، فضلا عن ذلك، فإن الذهب يعتبر أصل ملموس يتمتع بمجموعة من الخصائص تضمن قيمته. وبذلك فإن البيتكوين لا يستطيع أن يؤدي الوظائف التي يؤديها الذهب، وأن طبيعة المضاربة في ظل لامركزيته واستخدامه الافتراضي، وغياب قيمة جوهرية تدعمه (Ferreira, 2018) بشكل أساسي ستقوض قيمتها. فضلا عن ذلك فإن الناس مرتبطون جدًا بفكرة امتلاك بعض الأصول الحقيقية بدلا من الأصول الرقمية، وبالتالي فإن فكرة تحول البيتكوين إلى مخزن للقيمة مثل الذهب أمر غير مرجح للغاية، لأن كليهما يتمتعان بخصائص مختلفة تمامًا. إن التأثير المباشر للعملات المشفرة على الأسواق المالية يعتبر سلبيا لأنه مرتبط أساسا بالكفاءة الاقتصادية المنخفضة لهاته العملات فيما يتعلق بالاستقرار المالي، نظرا لأنها فقاعة سعرية لأصول مضاربة لا تتحقق بها وظائف النقود ولا تخدم الأغراض الاقتصادية، وأن الترابط المتزايد مع النظام المالي يشكل تهديدا لاستقرار النظام المالي العالمي.

ثانيا: تقييم البيتكوين كعملة

لقد أشارت التجربة التي أجريت منذ حوالي 15 سنة بأن عملة البيتكوين وتقنية البلوكتشين المستندة إليها لا تفي بمتطلبات نظام نقدي إلكتروني آمن، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب: وهم الندرة الرقمية والسيولة: يواجه البيتكوين صعوبة في تقدير كمية وحداته المتداولة، مما يؤثر على تقييمه كعملة جيدة.

وهم اللامركزية النقدية: على الرغم من أن البيتكوين قائم على فرضية أنها عملة تنافسية لا مركزية، تعمل بعيدا عن سيطرة السلطة النقدية المركزية، إلا أنها سرعان ما أصبحت ذات طابع مركزي، تعتمد على مجموعة من مطوري البرمجيات والمعدنين، فقد استعادت بذلك "مركزية التكنولوجيا اللامركزية". وهذا يهدد دور البنوك

المركزية في الرقابة على الائتمان وإدارة العرض النقدي لصالح مجموعة من الوسطاء مجهولي الهوية وغير الخاضعين للرقابة.

محدودية العرض النقدي: على الرغم من أن هاته العملات قائمة على فكرة اليقين النقدي، إلا أن تجربة العملات المشفرة أظهرت أن هناك إمكانية للتلاعب في المعروض النقدي، كما حدث في بورصة (Mt.Gox) المتخصصة في تعاملات البيتكوين قد باعت وحدات بيتكوين أكثر مما تملك.

وهم الكفاء المستندة إلى سرعة انجاز المعاملات وانخفاض التكاليف: على الرغم من أن السرعة وتجذب رسوم بطاقات الائتمان كانت من أعد أهم الأسباب التي جذبت المستخدمين إلى التعامل بالبيتكوين، إلا أن زيادة رسوم المعاملات وتأخرها بسبب ازدحام الشبكة، بالإضافة إلى مشاكل الثقة في أمن الشبكة، قد قللت من جاذبيته. (الدمرداش، 2023، صفحة 51،52)

وعليه، يتضح أن البيتكوين لا يستوفي أياً من وظائف النقود التقليدية، حيث يفتقر للفعالية الاقتصادية مقارنة بالنقود اللازمة التي تدار من قبل البنوك المركزية. بالإضافة إلى ذلك، كما أنه يعد وسيلة تحوط أقل كفاءة في مواجهة عدم اليقين الاقتصادي، فضلاً عن أنه يتعرض لمخاطر تشمل الاختراقات الالكترونية والاحتيال.

3-3 أثر البيتكوين على الطلب على النقود التقليدية والعرض النقدي:

يشير الطلب على البيتكوين والعملات الرقمية المشفرة إلى إمكانية استخدامها كبديل للعملات التقليدية في المعاملات اليومية وتخزين الثروات، وتسوية المعاملات بين البنوك. ونجاح هذه العملات في تأدية هاته الوظائف قد يحد من قدرة البنوك المركزية على تطبيق سياساتها النقدية بفعالية، يعتمد مدى هذا التأثير على أمرين: أثر الحجم وأثر الاحلال.

أثر حجم الأصول المشفرة لتؤثر هاته العملات على الطلب على النقود التقليدية، يجب أن تصل إلى حجم تداول ينافس حجم العملات التقليدية المتداولة مثل الدولار؛ هذا يعني أن العملات الرقمية يجب أن تصبح خياراً شائعاً للمعاملات اليومية، وهو ما لم يتحقق بعد وفقاً لمعظم الدراسات.

أثر الاحلال: يشير إلى مدى قبول الأفراد للعملات الرقمية كبديل للعملات التقليدية في المعاملات اليومية، يرتبط هذا القبول بتكاليف استخدام العملات الرقمية وسرعة المعاملات بها. وهو ما يواجه تحديات عديدة مثل عدم الاعتراف الرسمي بها والتشكيك في كفاءتها كعملة من حيث السرعة وتكلفة الاستخدام.

الأثر على العرض النقدي: من المحتمل أنه في حالة نجاح وانتشار البيتكوين كعملة رقمية مشفرة سيمثل تحدياً كبيراً للسياسات النقدية التقليدية وذلك من ناحية: (الدمرداش، 2023، صفحة 71،72)

العرض الكلي للنقود: تساهم العملات الرقمية المشفرة في زيادة العرض النقدي العالمي باعتبارها وسائل دفع، وذلك بالإضافة إلى العملات التقليدية الصادرة عن البنوك المركزية والنقود الالكترونية الصادرة عن المؤسسات المالية الأخرى تحت إشراف البنك المركزي. هذه الزيادة في المعروض النقدي قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

خلق النقود في إطار العملات الرقمية المشفرة: تتم هاته العملية من خلال عملية التعدين على عكس النقود التقليدية التي تخضع لسيطرة البنوك المركزية. تجعل من الصعب على الحكومات التحكم في كمية العملة المتداولة، مما يمثل تحدياً جديداً للسياسات النقدية. نتيجة لذلك قد تواجه الحكومات صعوبة في السيطرة على العرض النقدي وتحقيق أهداف السياسة النقدية. ربما يتطلب ذلك إنشاء خوارزمية مرنة تتفاعل مع متطلبات النشاط الاقتصادي وتغيرات الطلب.

4- أثر البيتكوين على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي:

يمكن أن تؤدي الأصول المالية ذات التقلبات العالية في قيمتها إلى إحداث أزمات هيكلية، مما يترتب عنها آثار على الاقتصاد الحقيقي. ففضلا عن أن النظام المالي العالمي عرضة لمخاطر كبيرة تؤدي إلى عدم استقراره، فمن شأن إضافة الأصول المشفرة والتي تعتبر قطاعا ذي أهمية كمية أن يزيد من هشاشة النظام المالي بأكمله، فترتفع بذلك الأزمات حيث أن النظام المصرفي التقليدي والنظام غير المصرفي التقليدي والأصول المشفرة تعتبر مترابطة بعدة طرق.

4-1 قنوات انتقال الأزمة بين النظام المالي التقليدي ونظام العملات المشفرة:

تتعدد قنوات الانتقال بين النظام المالي التقليدي ونظام الأصول المشفرة، وهو ما تم الإشارة إليها جيداً في تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأوروبي (ECB 2022) وتقرير لجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS 2023). ويمكن تمييز قنوات نقل العدوى التالية: (Joebges & al, 2024, pp. 13,14)

أولاً: الآثار المباشرة لتغيرات قيمة الأصول المشفرة على الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية

تقوم المؤسسات المالية التقليدية (البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى) بالاستثمار مباشرة في الأصول المشفرة للاستفادة من زيادات الأسعار أو العوائد. يؤدي انخفاض قيمة الأصول المشفرة إلى انخفاض في أصول المؤسسات المالية وبالتالي يقلل من الأرباح أو يؤدي إلى خسارة، وفي الحالات القصوى قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة إذا لم يكن رأس المال العامل كافياً لتعويض الخسائر. فضلاً عن ذلك فإن ارتفاع حصة الأصول المشفرة في البيانات المالية للمؤسسات المالية، يؤدي إلى زيادة المخاطر في النظام المالي، في ظل صعوبة تقييم المخاطر بشكل صحيح للمنتجات المالية الجديدة والمعقدة. ومع ذلك تظل استراتيجيات الاستثمار عالية المخاطر في الأصول المشفرة، جذابة لصناديق التحوط والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى. مما يرفع إمكانية انتقال أزمات هذه المؤسسات لقطاع البنوك التجارية يظل قائماً.

ثانياً: الآثار غير المباشرة الناجمة عن مشاكل عملاء البنوك الذين يستخدمون الأصول المشفرة (كاستثمارات أو ضمانات): تتأثر أصول المؤسسات المالية بشكل غير مباشر بمجرد أن تعتمد ملاءة المقترضين بشكل كبير على أداء الأصول المشفرة، إما لأن المقترضين يحتفظون بأصولهم على شكل أصول مشفرة أو لأنهم استثمروا في الأصول المشفرة باستخدام الائتمان.

ثالثاً: فقدان الثقة في الأصول المشفرة، والذي قد يؤدي إلى آثار عدوى داخل قطاع العملات المشفرة، وإلى النظام المالي بأكمله

إن الانخفاضات الحادة في أسعار الأصول المشفرة، التي قد تؤدي لاحقًا إلى فقدان ثقة شديد في النظام المالي بأكمله، وتدفع المستثمرين إلى بيع استثماراتهم عالية المخاطر في حالة من الذعر، ويؤدي إلى انخفاض واسع في قيمة العديد من الأصول المالية. ينتج عن هذا الاضطراب ارتفاع الشكوك بشأن السيولة و ملاءة المؤسسات المالية غير المصرفية أو حتى البنوك التجارية، فقد يتسبب ذلك في ذعر مصرفي، حيث التهافت على سحب الودائع bank runs ، يؤدي إلى انهيار سوق المال بين البنوك، ويزيد من تقنين الائتمان credit rationing للعملاء من قبل جميع أنواع المؤسسات المالية.

رابعاً: تحويل الأصول الملموسة أو الحقيقية إلى رموز رقمية (توكونات) تسجل على تقنية البلوك تشين مما يؤدي إلى توجيه المزيد من النقود اللازمة fiat money إلى الأصول المشفرة، ما يُسمى بالتوكينيزيشن (tokenization) (التوكينيزيشن هو وسيلة لتحويل الأصول التقليدية إلى أصول رقمية قابلة للتداول عبر تقنية البلوكشين، مما يعزز إمكانيات التبادل والتمويل في السوق الرقمي)، وهذا يعني أن الشركات في عالم العملات المشفرة تستخدم الأصول من الاقتصاد التقليدي لدعم الرموز (الأصول أو "العملات") التي تصدرها. أحد أنواع هذه الأصول هو العملات المستقرة (stablecoins) المدعومة بالعملات التقليدية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو. لكن التوكينيزيشن يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يمكن أن تكون الرموز المصدرة مدعومة بالأسهم أو السندات، أو الأصول المادية مثل العقارات أو الفن، أو الأصول غير الملموسة مثل الملكية الفكرية، وغيرها. كما أصبحت الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) شائعة، يمكن بعد ذلك تداول الـ NFTs وفقاً لمنطق البلوكشين. هذه التطورات قد توجه المزيد من المال، جزئياً من خلال القروض، إلى عالم العملات المشفرة غير المنظم، بعيداً عن النظام المالي التقليدي. مع توسع استخدام الأصول المشفرة (مثل البيتكوين أو العملات المستقرة) بين الأسر والشركات والمؤسسات المالية، ومع إمكانية استخدامها بشكل أكبر في تحديد قيمة القروض، تزداد المخاطر في النظام المالي وتزيد المخاطر النظامية بشكل خاص عندما يتم استثمار المزيد من الائتمان في هذه الأصول، أو عندما تؤدي الابتكارات المالية إلى زيادة الاقتراض في الأصول المشفرة؛ عندها يصبح نظام الأصول المشفرة جزءاً إضافياً وغير منظم

من الأسواق المالية الكلية، مع الارتباطات بين النظامين ترتفع مخاطر حدوث الأزمات المالية الكبرى مما يؤثر على النشاط الاستثماري في الاقتصاد الحقيقي وقد يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي شديد.

خامساً هروب رؤوس الأموال: يتناول هذا العنصر تأثير الأصول المشفرة على انتقال رأس المال من الدول النامية والدول ذات الاقتصادات الهشة، والتي غالباً ما تكون الأصول المشفرة بها جذابة نظراً لوجود عملات غير مستقرة وغياب الأسواق المالية المتطورة، تسهم الأصول المشفرة في تسهيل التحويلات المالية التي تعد بديلاً أقل تكلفة، خاصة في البلدان ذات التضخم المرتفع أو التي تعاني من مشاكل فساد أو رقابة مالية مشددة. تشير الدراسات إلى أن زيادة استخدام الأصول المشفرة في الدول النامية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية، حيث يسهم في تسهيل عمليات "الهروب الكبير" لرأس المال، حتى بالنسبة للأفراد الأقل ثراءً قد يزيد استخدامها من المخاطر المالية ويسهل "الهروب الكبير" لرأس المال ويقلل من فعالية السياسات النقدية، كما يجعل من الصعب على الحكومات فرض رقابة على هذه العمليات.

4-2 مخاطر الاستقرار المالي الناتجة عن التعرض للأصول المشفرة:

حدد بنك التسويات الدولية ستة مخاطر تهدد الاستقرار المالي ناتجة عن التعرض لأسواق الأصول المشفرة؛ ويمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

خطر السوق market risk: يمكن أن تواجه الأسواق المالية مخاطر السوق، نظراً لأن التقلبات العالية في أسعار الأصول المشفرة يمكن أن تؤدي إلى خسائر المستثمرين بشكل مباشر أو غير مباشر لأسواق الأصول المشفرة.

خطر السيولة liquidity risk: يشير إلى خطر التعرض للخسائر الناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد عند استحقاقها أو ينتج بسبب نقص الشفافية في عمليات الأصول المشفرة وتركيز التداول في عدد قليل فقط من بورصات العملات المشفرة الكبيرة.

خطر الائتمان Credit risk: يشير إلى احتمال أن يفشل الطرف المقابل في أسواق الأصول المشفرة أو المعرض مباشرة للأصول المشفرة في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها، كما ينتج من خلال الرافعة المالية المفرطة الموجودة في عمليات التمويل اللامركزي.

خطر التشغيل Operational risk: يشير إلى خطر الخسائر الناجمة عن العمليات والأنظمة الداخلية غير الكفؤة، أو الأخطاء البشرية أو الأحداث غير الخارجية، فضلاً عن أنها عرضة للهجمات السيبرانية، حيث أنها تعتمد على الانترنت والعقود المشفرة.

خطر تدفقات رأس المال Capital flows risk: تشير إلى احتمال حدوث تغييرات كبيرة مفاجئة في تدفقات رأس المال بين البلدان بسبب شراء وبيع الأصول المشفرة.

التخلي عن الوساطة المالية Bank disintermediation: يشير إلى خطر قيام الأفراد والشركات بسحب ودائعهم من المؤسسات المالية التقليدية وتحويلها إلى مؤسسات أخرى. (BIS, 2023, p. 6) إن هذه المخاطر تنطبق بشدة على البيتكوين، باعتبار المهيمن في سوق العملات المشفرة، باعتبارها تحمل أكبر قيمة سوقية، وتعد الأكثر تداولاً وتأثيراً في السوق.

3-4 التأثير على الاقتصاد الحقيقي:

لا تقتصر تأثيرات أسواق العملات المشفرة على النظام المالي، بل تمتد إلى الاقتصاد الحقيقي؛ وفيما يلي سنتناول أهم القنوات التي من خلالها يتأثر الاقتصاد الحقيقي. (Joebges & al, 2024, p. 15) تأثير الثروة على الاستهلاك: إن التأثير من خلال الاستهلاك يعتمد على انتشار امتلاك الأصول المشفرة لدى الأفراد، فكلما كانت مجموعات الدخل المنخفض تمتلك أصولاً مشفرة كلما كان التأثير أقوى. ويعود السبب إلى أن هذه الفئة من الأسر لديها معدل استهلاك أعلى وأقل قدرة على تحمل انخفاضات الثروة.

التأثير من خلال الأنشطة التجارية للشركات واستثماراتها: يمكن أن تؤدي انخفاضات في قيمة الأصول المشفرة إلى صعوبة في تمويل الاستثمارات التي تعتمد على الأموال الخاصة أو الحصول على قرض أو سداد

قرض، إما لأن الأصول المشفرة تشكل جزءاً كبيراً من أصول المقرض أو لأن نشاط الشركة يعتمد على قيمة الأصول. قد يؤثر الهبوط المفاجئ في قيمة الأصول المشفرة أيضاً على مزاج المستثمرين فيرتفع وعيهم بالمخاطر. يمكن أن تؤدي تأثيرات انخفاض أسعار الأصول المشفرة على المؤسسات المالية أيضاً إلى أزمة ائتمان. تُظهر التجربة أنَّ البنوك تتصرف بحذر أكبر في الأزمات المالية وتكتف بتقييد الائتمان، وكان هذا ملحوظاً جزئياً في الأزمة المالية لعام 08/2007؛ حيث تدهورت الثقة والتوقعات من قبل الدائنين والمستثمرين في رأس المال الحقيقي، وانهار الطلب على الاستثمارات في السلع الرأسمالية على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة وعلى الرغم من تدخل البنوك المركزية وحقن كميات هائلة من السيولة، وهذا يعني أنَّ الأزمة المالية تؤدي في معظم الحالات إلى انهيار الإقراض للاقتصاد الحقيقي، وهبوط الاستثمارات وتقلص النشاط الاقتصادي. بسبب الحصة المتزايدة للبيتكوين في سوق العملات المشفرة واستخدامها في المؤسسات المالية والشركات، وجاذبيتها الاستثمارية والمضاربة، فمن المتوقع أن تزداد تأثيراتها السلبية على استقرار الاقتصاد.

5- التكييف الشرعي للعملة الافتراضية البيتكوين:

اختلف المعاصرون في الحكم الفقهي للتعامل بالعملات الافتراضية وتداولها على رأيين؛ حيث ذهب أكثر المعاصرين إلى على عدم جواز التعامل بهذه العملات وتداولها، أما أصحاب الرأي الثاني وهم قلة فذهبوا إلى جواز التعامل بها.

5-1 أدلة الرأي الأول: استدلل القائلون بعدم جواز التعامل بالعملات الرقمية وتداولها بالكتاب

والسنة والمعقول وهي كما يلي:

— دليلهم من الكتاب استدلووا بقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ." سورة النساء: الآية 29.

وجه الدلالة: " في هذه الآية دلالة واضحة على عدم جواز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها، كما يوجد في التعامل بها من أكل الأموال الناس بالباطل، ودون وجه حق أو عوض صحيح، إضافة إلى عدم ضمانها من دولة أو مؤسسة مالية في العالم. (حسن م.، يوليو، 2022، صفحة 42)

— أما دليلهم من السنة فقد استدلوا بما أخرجه الامام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة — رضي الله عنه —: "نهي رسول الله صلى الله عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر. (صحيح مسلم، صفحة 1153)

ووجه الدلالة: " في هذا الحديث النبوي الشريف دلالة واضحة على عدم جواز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها؛ لاشتمالها على قدر كبير من الغرر كما هو مقرر عند الاقتصاديين وخبراء المال في العالم، وهذا مما نهي عنه في الشرع، ومن المقرر في علم أصول الفقه أن كل نهي يدل على التحريم؛ ما لم يصرفه صارف عن ذلك، وبالتالي فلا يجوز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها؛ لدخولها تحت هذا النهي. " (الشوكاني، 1999، صفحة 279)

5-2 أدلة الرأي الثاني:

استدل القائلون بجواز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها بالكتاب والسنة والقواعد الفقهية والمعقول أيضا، وهي كما يلي:

— دليلهم من الكتاب: قال تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا." سورة البقرة: الآية 275.

وجه الدلالة: "تدل هذه الآية دلالة ظاهرة على جواز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها، للعموم الوارد في لفظ البيع، لأنّ الألف واللام في لفظ البيع للجنس لا للعهد لعدم ذكر بيع قبله يرجع إليه. " (منتهى صالح عبد العزيز أبو عين، 2019، صفحة 285)

— أما دليلهم من السنة فهو ما رواه الترميذي عن عمر بن عوف — رضي الله عنه — سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقول الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حراما وأحل حراما." (الترميذي، صفحة 27)

ووجه الدلالة في هذه الحديث _ حسب أصحاب هذا الرأي _ واضحة على جواز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها، ما دام أنه قد اتفق الطرفان وتصالحا على ذلك للعموم الوارد في الحديث خاصة وأنّ الشريعة الإسلامية لم توجب التعامل بنقد معين. (الحملي، 2019، صفحة 189)

5-3 الرأي الراجح:

بعد عرض الرأيين وأدلة كل منهما، تبين أنّ الراجح عدم جواز التعامل بالنقود الرقمية وتداولها، خاصة مع عدم الاعتراف المحلي والدولي بهذه النوعية من النقود لقوة أدلتهم، وسلامتها من الاعتراضات وهو الموافق لمقاصد الشريعة الإسلامية الغراء التي تحافظ على أموال الناس وممتلكاتهم. كما أنّ القول بعدم الجواز فيه؛ إعمال لقواعد المصالح والمفاسد، التي بنيت عليها الشريعة الإسلامية الغراء، وأكدت على تحقيقها بشدة في القرآن الكريم والسنة المطهرة. " (عفيفي، 2022، صفحة 415، 416)

ولا يمكن أن تعدّها نقوداً أو عملة رقمية وافتراضية، لأنّه على الرغم من وجود بعض مواصفات النقود إلّا أنّه مازال تعوزها الشروط والتوظيفات الرئيسية للنقود الاعتبارية، ولا تتعدى أن تكون نقداً وهمياً ليس له غطاء مالي، أو عملة افتراضية ليس لها وجود حقيقي يمكن حيازته، وإنما هي مجرد أرقام ورموز مع ذهابها تضيع الثروة، وهذا مظنة الغرر والخسارة، كما أنّ احجام الحكومات عن ضمانها، والبنوك المركزية عن الاعتراف بها مما يجعل معايير اعتبار النقدية تهتز ويجعل القول باعتبارها عملة فيه الكثير من المجازفات، التي لا تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت بحفظ الضروريات الخمس ومنها حفظ المال من حيث الوجود والعدم.

وأما إطلاق النقد أو العملة عليها فهو من باب التسامح ولا مشاحة في الاصطلاح، كما يطلقان على المزيف أو المزور، فهي مجرد قطعة معدنية أو ورقة مطبوعة لا حقيقة اعتبارية لنقديتها وكذلك العملة الافتراضية المشفرة فإنّها مجرد رقم يتداوله أصحابه، ولذلك كان الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ والمباني.

وقد يتساءل بعضهم فإن اعتمدت من قبل الحكومة في التداول ما حكمها نقول: أنّ تغير حقيقة الوصف لتغير الحكم تبعاً له. " وهو نفس رأي المجلس الإسلامي الأعلى؛ حيث اعتبر عملات "بيتكوين" وغيرها من العملات الرقمية من قضايا النوازل والمستجدات المعاصرة، إذ لم يتناولها الفقهاء في كتبهم لعدم وجودها في الأزمنة الماضية، لذلك ظهر جدلاً كبيراً حول الحكم الشرعي للتعامل بهذه العملات، لا سيما بين السلطات النقدية الرسمية، وحتى بين المؤسسات الرسمية كديار الإفتاء أو المجامع الفقهية أو من طرف العلماء المتخصصين في هذا المجال والممثلين الرسميين لمؤسساتهم. (بوزيدي، 2020، صفحة 116، 117)

وأهم ما جعل هذه العملة محل تضارب بين الفقهاء هي خصائصها والتي تحوي على الكثير من المخاطر أهمها:

- 1_ يتم التعامل بها في بيئة الكترونية مشفرة أي ليس لها وجود واقعي ملموس.
 - 2_ تتميز بجهالة المصدر والنشأة.
 - 3_ ليس لها مرجعية لتقومها في التداول والتسعير، ولا مرجعية في الرقابة على السيولة المتدفقة في الأسواق
 - 4_ عدم احتوائها على غطاء من الذهب أو غيره يفقدها قيمتها المتعارف بها، ولهذا ليس لها أية قوة متينة فهي مجرد أرقام وأشكال الكترونية مشفرة ببرمجيات معينة لا علاقة لها بالاقتصاد ومبادئه.
 - 5_ ويحتف بهذه العملات مخاطر كثيرة وشبهات ظاهرة، فعدم وجود اعتبار قانوني وعدم متابعتها والرقابة عليها يزيد من احتمالية تداولها بطرق مشبوهة، وتصبح سوقاً رائجاً للتعامل بطرق غير شرعية، وللعصابات الدولية وعصابات غسيل الأول. (بوزيدي، 2020، صفحة 124، 125)
- وبناءً على ما تقدم من تصور فإنّ المجلس يري: حرمة التعامل بهذه العملات المشفرة كالبتكوين وغيرها في وضعها الحالي لما سبق بيانه، فتعدد المخاطر والأسباب المؤدية إلى التحريم من الجهالة والغرر وشبهة القمار.

في حين أنّه إذا أزيلت المخاطر السابقة عن هذه العملات، بأن صدرت عن مصارف مركزية، أو مؤسسات موثوقة، واعتمدت باعتبارها عملات لها قيمة ومقدرة وفق آليات محددة، واشتملت على آليات

واضحة لمنع التلاعب بها واستخدامها بعمليات غير سليمة، كما بدأ يصدر في بعض الدول، فلا مانع من التعامل بها بعد النظر في حالها، ما لم يختلط بها ما يقتضي منعها من ربا أو غيره من المحرمات.

7- خاتمة:

إن الأزمة المالية العالمية 2008 وما تبعها من تراجع الثقة في النظام المالي التقليدي، ساهما في ظهور العملات الافتراضية المشفرة وعلى رأسها البيتكوين، التي مثلت تحولا في شكل النقود ووظائفها التقليدية. إن النمو المتسارع لهذه العملات وتعقيدها وارتباطها بالقطاع المالي التقليدي، قد أثار جدلا حول آثارها على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي. ونظراً لزيادة حجم الأصول المشفرة وأدائها غير المستقر، أصبحت تشكل تحدياً لاستقرار أسواق المال وأداة لنقل الصدمات عبر الحدود، وكلما زاد استخدامها في النظام المالي التقليدي كاستثمار مالي محفوف بالمخاطر، ارتفع الأثر السلبي على الاقتصاد الحقيقي، خاصة في حالة استخدامها بشكل واسع كاستثمار مالي وزيادة ارتباطها بأنشطة الشركات والإقراض. فرغم المزايا التي توفرها هذه العملات من حيث السرعة، اللامركزية، وخفض التكاليف، فإنها تحمل في طياتها مخاطر تقنية، مالية وتشريعية، ما يفرض على الدول والبنوك المركزية والأطراف الفاعلة ضرورة وضع أطر تنظيمية وتشريعية مناسبة. تفتقر النقود الافتراضية المشفرة إلى الخصائص الأساسية للنقود، مثل الاستقرار اللازم لوظيفة وحدة الحساب ووظيفة مخزن القيمة، كما أنها لا تعتبر وسيلة دفع مقبولة على نطاق واسع بسبب غياب الاستقرار والتقلبات الكبيرة في أسعارها. إن طبيعتها اللامركزية والمزايا التي تجلبها التكاليف المنخفضة نسبياً، وسهولة الوصول إليها أدت إلى التهافت لامتلاكها، ومع تطور العملات المشفرة، من الأهمية أن تتكيف الجهات التنظيمية وتطور الأطر المناسبة لمعالجة الفرص والتحديات التي تفرضها، ولضمان حماية المستهلك ومنع الاحتيال ومعالجة المخاطر النظامية. كما يستوجب إعادة النظر في طريقة التعامل بها للتخفيف من مخاطرها وتكييفها تكييفاً شرعياً وقانونياً. وبناء على ما سبق، نعرض فيما يلي أهم النتائج والتوصيات:

تتميز العملة الافتراضية بسريرتها التامة وبسرعة وديناميكية ولامركزية الإصدار والتسيير، مما يجعلها أكثر عرضة للاستغلال في أنشطة غير مشروعة كالتهريب وتبييض الأموال وتدعيم الجماعات الإرهابية. كما أن غياب إطار قانوني واضح ينظم إصدار وتداول هذه العملات الافتراضية، يخلق فراغا تشريعا يضاعف المخاطر القانونية والمالية، ويستدعي الإسراع في وضع تشريعات شاملة تحدد الضوابط والمسؤوليات بوضوح. كما أنّ الاشكال القانوني الجوهري الذي ثار بين فقهاء القانون حول الطبيعة القانونية لهذه العملة قد تباينت فيه الآراء، فذهب البعض بالقول أنّها أشياء معنوية مشابحة ومماثلة لبراءة الاختراع؛ ومستدلهم في ذلك أنّه يتم الحصول عليها عن طريق التعدين والمعادن من الأشياء، وذهب رأي آخر وعدّها أموالا معنوية وهي قابلة للحيازة الشكلية حيث تحفظ في محافظ الكترونية ولا يتوصل إليها إلّا عن طريق الحصول على الرقم السري، وهو الرأي الراجح فقها. ومن أهم العوامل التي حالت دون التعامل بها واعتبرها الأغلب من المعاملات المحظورة هو ما تحتويه من الغرر والمخاطرة، فهي عملة معرضة للسرقة والنصب والتلاعب في حسابات مستخدميها وهي عرضة للقرصنة.

إنّ عدم ورود نص شرعي صريح يعالج مثل هذه المعاملات الحديثة، يستوجب تفعيل الاجتهاد فهي من النوازل التي تستوجب إعمال القياس وإلحاق ما لا نص فيه بما فيه نص لاشتراكهما في العلة. على البنوك المركزية التكيف مع النظام النقدي الجديد في حالة إذا ما أصبح البيتكوين وسيلة دفع مقبولة وأن تتعامل معها على أساس حقيقة قائمة، كما يجب إيجاد التوازن الصحيح بين تعزيز الابتكار وحماية الاستقرار المالي.

تبنى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية مع وضع إطار تشريعي وتقني يوازن بين الشمول المالي وحماية الاستقرار النقدي، وضمان الخصوصية وفرض الرقابة الكافية لمنع الأنشطة غير المشروعة وتعزيز الشفافية في المعاملات.

تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات والبيانات حول الجرائم المالية المرتبطة بالعملات الرقمية، وإيجاد توازن بين تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، مع ضمان حماية المستهلكين من المخاطر التقنية والمالية.

تعزيز الدراسات الفقهية المتخصصة في مجال العملات المشفرة مع مراعاة تحقيق المنافع الاقتصادية المشروعة، وذلك بهدف صياغة أحكام شرعية تراعي التطورات الحديثة وتلتزم بمقاصد الشريعة في حفظ المال والحد من الغرر.

8- قائمة المراجع:

- أثير صلاح إبراهيم، (2021). التنظيم القانوني للعملات الرقمية. أطروحة ماجستير. الأردن: كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، خيزران.
- فريدة حداد، عبد الحق قريمس. (2021). العملة الافتراضية في القانون الجزائري. مجلة الجزائر للعلوم القانونية والسياسية مج 58، ع3، 382.
- تعرف على رحلة بيتكوين في 2024. (25 12، 2024). تاريخ الاسترداد 01 01، 2025، من الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/ebusiness>
- BIS. (2023). *Financial stability risks from cryptoassets in emerging market economies*, No 138.
- Francisco Santos Ferreira (June,2018).Bitcoin: an asset or a currency? Master in Management: ISCTE Business School.,
- Joebges, H., & al. (2024). Crypto Assets as a Threat to Financial Market Stability. Institute for International Political Economy Berlin, Working Paper, No. 233.
- Matthew Kien-Meng Ly .(Spring 2014) .COINING BITCOIN’S“ LEGAL-BITS:”EXAMINING THE REGULATORY FRAMEWORK FOR BITCOIN AND VIRTUAL CURRENCIES .*Harvard Journal of Law & Technology Volume 27, Number 2.*
- Roth, F. (2024). What is the impact of cryptocurrencies on financial markets and global trade?, . *Hamburg Discussion Papers in International Economics*, No. 17, University of Hamburg, Department of Economics, Senior Lecturer in International Economics.,

الترميذي. (بلا تاريخ). باب الأحكام عن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم_، رقم الحديث 1452، ج 3 . .
صحيح مسلم. (بلا تاريخ). كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم الحديث 1513،
ج3.

عبد الله سليمان عبد العزيز. (2017). النقود الافتراضية وأنواعها وأثارها الاقتصادية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، القاهرة، العدد 1، يناير، القاهرة، 26*.
عمر عبد عباس الحميلي. (16 أبريل، 2019). العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي .
بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة الموسومة
"بالمعاملات الافتراضية في الميزان".
كمال بوزيدي. (2020). فقه المعاملات المالية المعاصرة . كراسات المجلس منشورات المجلس الإسلامي الأعلى
العدد 13.

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني. (1999). *إرشاد الفحول*. دار الكتاب العربي، الطبعة 1.
محمد حسن. (أوت، 2017). *البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية*. تاريخ الاسترداد 09 12، 2024،
من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، :

<https://www.kfcris.com/ar/view/post/144>

محمود حسن عفيفي. (يوليو، 2022). ، النقود الرقمية واثـر التعامل بها على الحياة الاقتصادية دراسة فقهية
اقتصادية مقارنة. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية العدد الثامن والثلاثون*.
محمود محمد الدمرداش. (يوليو ، 2023). - العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على دور البنوك المركزية في إدارة
السياسة النقدية: البتكوين نموذجاً، . *مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 42*.
منتهى صالح عبد العزيز أبو عين. (16 أبريل، 2019). الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية. بحث مقدم إلى
المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة الإسلامية، بجامعة الشارقة وعنوانه " العملات الافتراضية"، .
منصور علي منصور الشطا. (2022). العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق
المستقبل). *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 37*.

منير ماهر أحمد الشاطر، عبد الله أحمد سفيان، و بن شريف سهيل. (يونيو، 2018). الكفاءة الاقتصادية للعملات
الافتراضية المشفرة البتكوين أمودجاً. *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الأول* .
<https://ar.tradingview.com/> + تاريخ الاسترداد (05-01-2025)